A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/53/606/Add.2
3 December 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ٩١ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد أولادزيمير جيروس (بيلاروس)

إضافة

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٩١ من جدول الأعمال (انظر الفقرة ٢ من الوثيقة A/53/606). واتخذت إجراء بشأن البند الفرعي (ب) منه في جلساتها ١٥ و ٣٦ و ٤٢ المعقودة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. ويرد سرد لمداولات اللجنة حول هذا البند الفرعي في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/53/SR.15 و 36 و 42).

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروعا القرارين A/C.2/53/L.4 و A/C.2/53/L.55

٢ - في الجلسة ١٥، المعقودة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، قام ممثل إندونيسيا بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين بعرض مشروع قرار بعنوان "الأزمة المالية وأثرها على النمو والتنمية، وبخاصة على البلدان النامية" (A/C.2/53/L.4)، وكان نصه كما يلي:

---

* سيصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ستة أجزاء تحت الرمز A/53/606 و Add.1-5.

"إن الجمعية العامة،

"إذ تعيد تأكيد قرارها ٥٢/١٨٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ المعنون "التدفقات المالية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية"، وكذلك البلاغ الوزاري بشأن الوصول إلى الأسواق الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨، وبخاصة الفقرة ١٠ منه بشأن الآثار الخطيرة للأزمة المالية على الآفاق العالمية للتجارة والمعاملات التجارية،

"وإذ تعيد أيضا تأكيد أن التدفقات المالية العالمية، في سياق العولمة المالية، قد أتاحت للحكومات، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والمجتمع الدولي عموما، فرصا وتحديات جديدة، وينبغي لها أن تشكل عنصرا بالغ الأهمية من عناصر الحوار بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز،

"وإذ تضع في اعتبارها الدور الحيوي الذي يقوم به التمويل من أجل التنمية لصالح التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، وإذ تشدد على أهمية توفير الموارد المالية الكافية من أجل التنمية،

"وإذ تدرك المزايا المترتبة على زيادة تكامل الأسواق العالمية والدور الهام الذي تقوم به التدفقات المالية لرؤوس الأموال في تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي،

"وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء استمرار تدهور المساعدة الإنمائية الرسمية التي تعد مصدرا خارجيا رئيسيا لتمويل التنمية وأحد المدخلات الحاسمة لتنمية الهياكل الأساسية في البلدان النامية، وبخاصة حيثما تكون تدفقات رؤوس الأموال الخاصة غير كافية أو غير متاحة،

"وإذ تعرب عن أسفها لما أظهرته الأسواق المالية من تقلب شديد مما أدى إلى تفاوتات كبيرة في أسعار الفائدة وانخفاض حاد في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية، وما أدى إليه ذلك من حدوث تباطؤ كبير في النشاط الاقتصادي،

"وإذ تعرب عن بالغ قلقها لما اتخذته الأزمة المالية الدولية من أبعاد مقلقة للغاية، مما يشكل تهديدا بالغا للتنمية الاقتصادية العالمية،

"وإذ تعرب عن قلقها لأن الأزمة المالية أثرت بصورة خطيرة على توقعات النمو والتنمية في أقل البلدان نموا،

"وإذ تعرب عن قلقها أيضا إزاء الآثار السلبية للأزمة المالية على النظام التجاري الدولي، ولا سيما الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية وما له من آثار سلبية على توقعات التنمية في البلدان النامية،

"وإذ تدرك مواطن ضعف في البنية الأساسية المالية الدولية والحاجة إلى تحسينها لتمكينها من معالجة التحديات الجديدة التي يفرضها التكامل المالي العالمي،

"١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام المعنون "التدفقات المالية العالمية وأثرها على البلدان النامية: مجابهة مسألة التقلبات السريعة" و "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٨" و "تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨"؛

"٢ - تؤكد أهمية وجود بيئة دولية مواتية وأن تبذل جميع البلدان والمؤسسات جهودا تعاونية قوية لدعم البلدان المنكوبة بالأزمات، وأن تحول دون زيادة انتشارها، وتطلب من جميع البلدان، ولا سيما البلدان الرئيسية المتقدمة النمو التي لها تأثير كبير على الحالة الاقتصادية على الصعيدين العالمي والإقليمي، أن تعتمد وتنفذ تدابير فعالة في مجال السياسات يكون من شأنها أن تفضي إلى النمو الاقتصادي وتعزيز تهيئة بيئة اقتصادية خارجية مواتية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي للبلدان النامية المتأثرة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة حرجة؛

"٣ - تؤكد أنه ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تكفل، فيما تقدمه من مشورة وتوجيهات متعلقة بالسياسات في سياق برنامج عمليات التكيف والأزمات المالية، أن تكون هذه المشورة والتوجيهات متمشية مع الاحتياجات والظروف المحددة للبلدان النامية، وأن تكفل تحقيق أفضل النتائج الممكنة للاقتصادات المعنية؛

"٤ - وإذ تدرك أيضا أهمية ضمان توقعات النمو والتنمية في أقل البلدان نموا، التي لا تزال تشكل أفقر البلدان وأكثر القطاعات ضعفا في المجتمع الدولي، وتطلب من شركاء التنمية اعتماد تدابير فورية، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الدين على نطاق كبير، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وتقديم الدعم فيما يتعلق بتحسين موازين المدفوعات؛

"٥ - تشدد على ضرورة إقامة حوار بناء بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فيما يتعلق بالنداءات المتكررة من أجل تحسين النظام المالي الدولي؛

"٦ - تشدد أيضا على أهمية فتح حوار رفيع المستوى بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز، وتدعو الأمين العام إلى النظر في إمكانية الدعوة إلى إجراء حوار رفيع المستوى في عام ١٩٩٩ عقب اجتماع الخريف بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛

"٧ - تسلم بضرورة تحسين قدرات وطرائق المؤسسات النقدية الدولية والمؤسسات الدولية لتمويل التنمية بغية الحيلولة دون وقوع الأزمات الناجمة عن نقل رؤوس الأموال على نطاق كبير، ومجابهة هذه الأزمات بصورة فعالة وفي الوقت المناسب؛

"٨ - تشدد على الحاجة الماسة إلى منح الموارد الكافية لتوفير التمويل الطارئ للبلدان المتأثرة بالأزمات المالية الناجمة عن التقلبات السريعة في تدفقات رؤوس الأموال الدولية؛

"٩ - تشدد أيضا على ضرورة تدعيم النظم المالية الدولية والوطنية عن طريق المراقبة الوطنية والإقليمية والدولية الفعالة القائمة على تحسين توفر المعلومات وشفافيتها، فضلا عن تعزيز دور المؤسسات المالية الدولية في منع وقوع الأزمات المالية وإدارتها وحلها؛

"١٠ - تدعو صندوق النقد الدولي إلى تحديد تدابير إضافية في مجال تنظيم المعلومات والكشف عنها لضمان المزيد من شفافية المشاركين في الأسواق المالية، بما في ذلك العمليات عالية المديونية التي تضطلع بها مؤسسات الاستثمار الدولية؛

"١١ - يشجع اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي على التعجيل بالأعمال ذات الصلة بزيادة مشاركة القطاع الخاص في العمل على الحيلولة دون وقوع الأزمات المالية وعلى حلها؛

"١٢ - يشدد على أن عملية فتح حسابات رؤوس الأموال يجب أن تتم بطريقة منظمة وتدريجية وجيدة التسلسل، وأن تواكب تعزيز قدرة البلدان على تحمل ما ينجم عنها من آثار، وتدعو صندوق النقد الدولي إلى المساهمة في هذه العملية؛

"١٣ - تطلب من المجتمع الدولي مواصلة الجهود على الصعيدين الوطني والدولي، وعلى كل من المستوى الحكومي الدولي والمشترك بين الوكالات، من أجل المساهمة في التقليل إلى أدنى حد من التقلب الزائد عن الحد في سرعة التدفقات المالية العالمية، وفي تحقيق توزيع أكثر عدلا لتكاليف عمليات التكيف النظمية بين القطاعين العام والخاص؛

"١٤ - تدعو صندوق النقد الدولي إلى تيسير إقامة حوار بين العناصر الفاعلة ذا الصلة لغرض النظر في إمكانية وضع إطار تنظيمي لتدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل والتجارة في العملات؛

"١٥ - تعترف بأن الحاجة إلى تعبئة الموارد من أجل أهداف من قبيل القضاء على الفقر، وتنمية الموارد البشرية، والصحة، والتعليم، ينبغي أن تكون من بين أهم المسائل التي يتعين على المجتمع الدولي معالجتها في أعقاب العولمة؛

"١٦ - ترحب بالجهود التي يبذلها البنك الدولي لمساعدة الحكومات على التصدي للآثار الاجتماعية للأزمات، بما في ذلك تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لأشد الفئات ضعفا؛

"١٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يضطلع، بالتعاون الوثيق مع مؤسسات بريتون وودز ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بتحليل الاتجاهات الراهنة في التدفقات المالية العالمية، وأن يقدم توصيات في "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٩"، وفي "تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨"، بشأن سبل ووسائل منع الأزمات التي تتعرض لها النظم الاقتصادية ومعالجتها بصورة شاملة ومن منظور طويل الأجل، مع الاستجابة في الوقت ذاته لتحديات التنمية وحماية الفئات الاجتماعية الأشد ضعفا، بما في ذلك تقديم توصيات عن طرائق تحسين القدرات في مجال منع نشوب وانتشار الأزمات المالية والإنذار المبكر بها في الوقت المناسب؛

"١٨ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين بشأن تنفيذ هذا القرار."

٣ - في الجلسة ٤٢، المعقودة في ١ كانون الأول/ ديسمبر، قام نائب رئيس اللجنة السيد براق أوزوجرجن (تركيا)، بغياب نائب رئيس اللجنة السيد أوديك أغونا (أوغندا)، بعرض مشروع قرار بعنوان "الأزمة المالية وأثرها على النمو والتنمية، وبخاصة على البلدان النامية" (A/C.2/53/L.55) مقدم على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/53/L.4، وقام بتنقيحه شفويا على النحو التالي:

(أ) في الفقرة الثالثة من الديباجة تشطب عبارة "من أجل التنمية لصالح التنمية الاقتصادية للبلدان النامية" ويستعاض عنها بعبارة "في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية"؛

(ب) في الفقرة الرابعة من الديباجة، تشطب عبارة "التدفقات المالية لرؤوس الأموال" ويستعاض عنها بعبارة "تدفقات رؤوس الأموال".

٤ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/53/L.55 بصيغته المنقحة شفويا (انظر الفقرة ١٠، مشروع القرار الأول).

٥ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/53/L.55، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/53/L.4 بسحبه.

باء - مشروع القرار A/C.2/53/L.28

٦ - في الجلسة ٣٦، المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض رئيس اللجنة مشروع قرار بعنوان "النظر على صعيد حكومي دولي رفيع المستوى في موضوع تمويل التنمية" (A/C.2/53/L.28).

٧ - وقرأ أمين اللجنة بيانا بشأن الآثار المترتبة على مشروع القرار في خدمات المؤتمرات (انظر A/C.2/53/SR.36).

٨ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/53/L.28، (انظر الفقرة ١٠، مشروع القرار الثاني).

جيم - مشروع مقرر مقترح من الرئيس

٩ - في الجلسة ٣٦، المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر قررت اللجنة، بناء على اقتراح من الرئيس، أن توصي الجمعية العامة أن تحيط علما بتقرير الأمين العام المتعلق بتمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (A/53/228) وبتقرير الأمين العام المعنون "النظر على صعيد حكومي دولي رفيع المستوى في موضوع تمويل التنمية: عمل منظومة الأمم المتحدة" (A/53/479) (انظر الفقرة ١١).

ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

١٠ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروعي القرارين التاليين:

مشروع القرار الأول

الأزمة المالية وأثرها على النمو والتنمية، وبخاصة على البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ٥٢/١٨٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ المعنون "التدفقات المالية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية"، وكذلك البلاغ الوزاري بشأن الوصول إلى الأسواق الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨[(١)]،

وإذ تعيد أيضا تأكيد أن التدفقات المالية العالمية، في سياق العولمة المالية، قد أتاحت للحكومات، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والمجتمع الدولي عموما، فرصا وتحديات جديدة، وينبغي لها أن تشكل عنصرا بالغ الأهمية من عناصر الحوار بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز،

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/53/3)، الفصل الرابع، الفقرة ٥.

وإذ تضع في اعتبارها الدور الحيوي الذي يقوم به التمويل في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، وإذ تشدد على أهمية توفير الموارد المالية الكافية من أجل التنمية،

وإذ تدرك المزايا المترتبة على زيادة تكامل الأسواق العالمية والدور الهام الذي تقوم به تدفقات رؤوس الأموال في تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء الاتجاه المتدهور عموما للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تعد موردا خارجيا هاما لتمويل التنمية وتعد مصدرا هاما لدعم جهود البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، لإيجاد بيئة مؤاتية للقضاء على الفقر ومعالجة الاحتياجات الاجتماعية الأساسية، وبخاصة حيثما تكون تدفقات رؤوس الأموال الخاصة غير كافية أو غير متاحة،

وإذ تأسف لأن الأزمة الراهنة في الأسواق المالية التي اتسمت بعدة أمور منها التدفقات الهائلة والمفاجئة لرأس المال من البلدان المتأثرة، والانخفاض الحاد في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية وبعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، قد أسفرت عن انتشار أسعار أعلى للفائدة، مما أدى إلى تباطؤ كبير في النشاط الاقتصادي،

وإذ ترحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها البلدان المتأثرة بالأزمة لاستعادة الاستقرار المالي والاقتصادي، ولتخفيف الوقع الاجتماعي للأزمة ولوضع اقتصادها على مسار الانتعاش، وإذ ترحب أيضا في هذا الصدد، بالدعم المستمر المقدم إلى البلدان المتأثرة من المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف،

وإذ تعرب عن بالغ القلق لأن الأزمة المالية الدولية قد اكتسبت أبعادا مقلقة للغاية، مما يشكل خطرا يهدد التنمية الاقتصادية العالمية، ويمكن إذا ما سمح لها بالاستمرار، أن يسفر الاضطراب المالي عن نكسات كبيرة للاقتصاد العالمي، وخصوصا للتقدم الذي سبق أن أنجزه معظم البلدان النامية في التسعينات،

وإذ تعرب عن القلق أيضا إزاء الآثار السلبية للأزمة المالية على التجارة الدولية، ولا سيما الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية وما له من تأثيرات سلبية على توقعات التنمية في البلدان النامية وبعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وإذ تؤكد على أن إبقاء جميع الأسواق مفتوحة وفقا لقواعد التجارة المتعددة الأطراف، والحفاظ على النمو المستمر في التجارة العالمية، هما عنصران رئيسيان في التغلب على الأزمة، وفي هذا الصدد، فإنها ترفض استخدام أي من التدابير الحمائية،

وإذ تعرب عن قلقها لأن الأزمة المالية أثرت أيضا بصورة خطيرة على توقعات النمو والتنمية في أقل البلدان نموا،

وإذ تدرك أن الأزمة الراهنة قد أظهرت مواطن الضعف في النظام المالي الدولي والحاجة الماسة إلى العمل على نطاق واسع من أجل إدخال إصلاحات لخلق نظام مالي دولي معزز بهدف تمكينه من التصدي بطريقة أكثر فعالية وأنسب من حيث التوقيت للتحديات التي يفرضها التكامل المالي العالمي،

وإذ ترحب بانعقاد الاجتماع الرفيع المستوى الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز، المعقود في نيويورك في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨، وانعقاد اجتماع "برنامج التبادل" التابع للبنك الدولي، مع وفد من سفراء الأمم المتحدة برئاسة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمعقود في واشنطون العاصمة يومي ٢٧ و ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٨،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام المعنون "التدفقات المالية العالمية وأثرها على البلدان النامية: مجابهة مسألة التقلبات السريعة"[٢] و "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٨"[٣] و "تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨"[٤]؛

٢ - تؤكد أهمية وجود بيئة دولية مؤاتية وأن تبذل جميع البلدان والمؤسسات جهودا تعاونية قوية لدعم البلدان المنكوبة بالأزمات، وأن تحول دون زيادة انتشارها، وتطلب من جميع البلدان، ولا سيما البلدان الصناعية الرئيسية التي لها ثقل كبير في التأثير على النمو الاقتصادي العالمي أن تعتمد وتنفذ سياسات من شأنها أن تفضي إلى النمو الاقتصادي وتعزيز تهيئة بيئة اقتصادية خارجية مؤاتية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي للبلدان المتأثرة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة حرجة؛

٣ - تؤكد أيضا أهمية السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الهادفة إلى تعزيز الطاقات المؤسسية والإطارات التنظيمية، وخصوصا النظم الرقابية والإشرافية للقطاعات المالية والمصرفية المحلية؛

٤ - تؤكد أنه ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تكفل، فيما تقدمه من مشورة وتوجيهات متعلقة بالسياسات في سياق برنامج عمليات التكيف والأزمات المالية، أن تكون هذه المشورة والتوجيهات مستجيبة للظروف المحددة للبلدان المعنية وللاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية، وأن تعمل في سبيل تحقيق أفضل النتائج الممكنة للاقتصادات المعنية؛

---

(٢) A/53/398.

(٣) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.98.II.C.1.

(٤) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.98.II.D.6.

٥ - وإذ تدرك أيضا أهمية التعجيل بتوقعات النمو والتنمية في أقل البلدان نموا، التي لا تزال تشكل أفقر البلدان وأكثر القطاعات ضعفا في المجتمع الدولي، وتطلب من شركاء التنمية مواصلة الجهود التي تبذلها من أجل زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، ومواصلة جهودها من أجل تخفيف عبء الدين على نطاق كبير، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وتقديم الدعم فيما يتعلق بتحسين موازين المدفوعات؛

٦ - تؤكد ضرورة إقامة حوار متواصل وبنّاء في المنابر المناسبة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بشأن مسائل تتصل بتعزيز وإصلاح النظام المالي الدولي؛

٧ - تؤكد أيضا ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي العمل معا في صوغ نهج عالمي إزاء الأزمة المالية، وفي هذا الصدد، فإنها ترحب بالجهود المضطلع بها لزيادة تعزيز التعاون والتضافر بين منظومة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية، ومنظمة التجارة العالمية وسائر المؤسسات الاقتصادية الدولية ذات الصلة في مجالات الأهداف المشتركة والمتكاملة؛

٨ - تشدد أيضا على أهمية فتح حوار رفيع المستوى بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز، وتدعو الأمين العام إلى زيادة تدعيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي تنظيم الحوار الرفيع المستوى في عام ١٩٩٩ وفقا للقرار ٢٢٧/٥٠؛

٩ - تسلّم بضرورة تحسين قدرات وطرائق المؤسسات المالية الدولية فيما يتعلق بالحيلولة دون وقوع الأزمات المالية الدولية، ومجابهة وحل هذه الأزمات بصورة فعالة وفي الوقت المناسب؛

١٠ - تؤكد أهمية تعزيز التعاون بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مجالات محددة حيث تمس الحاجة إلى التعاون، مثل القطاع المالي، مع التسليم في الوقت نفسه بالولايات المحددة المناطة بالمؤسستين، وتؤكد أيضا ضرورة أن تراعي المؤسسات التي تعالج الأزمات المالية الهدف العام الشامل المتمثل في تيسير التنمية الطويلة الأجل؛

١١ - تؤكد ضرورة منح صندوق النقد الدولي الموارد الكافية لتوفير التمويل الطارئ للبلدان المتأثرة بالأزمات المالية الناجمة عن عدة أمور من بينها التقلبات السريعة في تدفقات رؤوس الأموال الدولية. وفي هذا الصدد، فإنها تؤكد أيضا أهمية السياسات الاقتصادية الكلية السليمة والسياسات الرامية إلى تعزيز قدرات المؤسسية والإطارات التنظيمية؛

١٢ - تشدد أيضا على ضرورة تدعيم النظم المالية الدولية والوطنية عن طريق مزيد من المراقبة الوطنية والإقليمية والدولية الفعالة للقطاعين العام والخاص معا، والقائمة على تحسين توفر المعلومات وشفافيتها، فضلا عن تعزيز دور صندوق النقد الدولي في هذا المضمار، وتعاون البنك الدولي بتقديم المساعدة التقنية وبناء الطاقات في هذا الشأن؛

١٣ - تدعو صندوق النقد الدولي والهيئات التنظيمية الدولية ذات الصلة إلى النظر، بأسرع وقت مستطاع، في تدابير إضافية للرقابة والكشف عن المعلومات لضمان المزيد من شفافية المشاركين في الأسواق المالية، بما في ذلك مؤسسات الاستثمار الدولية، وخاصة تلك التي لها عمليات كبيرة النفوذ؛

١٤ - تشجع اللجنة المؤقتة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي والمنتديات الأخرى المختصة على التعجيل بالأعمال ذات الصلة بزيادة مشاركة القطاع الخاص في العمل على الحيلولة دون وقوع الأزمات المالية وعلى حلها؛

١٥ - تشدد على أن عملية فتح حسابات رؤوس الأموال يجب أن تتم بطريقة منظمة وتدريجية وجيدة التسلسل، وأن تواكب تعزيز قدرة البلدان على تحمل ما ينجم عنها من آثار، وتؤكد على الأهمية الحاسمة في هذا الصدد لوجود نظم مالية داخلية متينة ووجود إطار متدبر فعّال، وتدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والهيئات التنظيمية الدولية ذات الصلة إلى المساهمة في هذه العملية؛

١٦ - تطلب من المجتمع الدولي مواصلة الجهود على الصعيدين الوطني والدولي، وعلى كل من المستوى الحكومي الدولي والمشترك بين الوكالات، من أجل المساهمة في التقليل إلى أدنى حد من التقلب الزائد عن الحد في سرعة التدفقات المالية العالمية، وفي تحقيق توزيع أكثر عدلا لتكاليف عمليات التكيف النظمية بين القطاعين العام والخاص؛

١٧ - تدعو صندوق النقد الدولي إلى تيسير إقامة حوار بين العناصر الفاعلة ذات الصلة لغرض النظر في إمكانية وضع إطار تنظيمي لتدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل والتجارة في العملات؛

١٨ - تعترف بأن الحاجة إلى تعبئة الموارد من أجل أهداف من قبيل القضاء على الفقر، وتنمية الموارد البشرية، والصحة، والتعليم، ينبغي أن تكون من بين أهم المسائل التي يتعين على المجتمع الدولي معالجتها في أعقاب العولمة؛

١٩ - ترحب بالجهود التي يبذلها البنك الدولي لمساعدة الحكومات على التصدي للآثار الاجتماعية للأزمات، بما في ذلك تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لأشد الفئات ضعفا؛

٢٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يضطلع، بالتعاون الوثيق مع جميع الكيانات المختصة التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في حدود الولايات القائمة المناطة بكل منها، وبالتشاور مع مؤسسات بريتون وودز، بتحليل الاتجاه الراهن في التدفقات المالية العالمية، وبعرض طرائق لتحسين القدرات في مجال منع نشوب وانتشار الأزمات المالية والإنذار المبكر بها في الوقت المناسب، وباتخاذ منظور شامل وطويل الأجل، مع الاستجابة في الوقت ذاته لتحديات التنمية وحماية الفئات الاجتماعية الأشد ضعفا؛

٢١ - تطلب أيضا إلى الأمين العام، بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين بشأن تنفيذ هذا القرار.

مشروع القرار الثاني

النظر على صعيد حكومي دولي رفيع المستوى في موضوع تمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قرارها ١٧٩/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧،

وإذ تحيط علما بالآراء التي أعربت عنها الحكومات، بما في ذلك الآراء الواردة في مذكرتي الأمين العام المؤرختين ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٨[٥] و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨[٦] بشأن العناصر الأساسية التي قد يشملها النظر في موضوع تمويل التنمية،

١ - تشير إلى ما قررته في القرار ١٧٩/٥٢ من إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية تابع للجمعية العامة من أجل الاضطلاع بدراسة متعمقة لجميع المدخلات المطلوبة في القرار بغية إعداد تقرير يتضمن توصيات بشأن شكل ونطاق وجدول أعمال منتديات من قبيل مؤتمر قمة، أو مؤتمر دولي، أو دورة استثنائية للجمعية العامة، أو أي منتدى دولي مناسب آخر رفيع المستوى للنظر في موضوع تمويل التنمية، تعزيزا للشراكة من أجل التنمية، وذلك في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١؛

٢ - تطلب إلى الفريق العامل المخصص دراسة الطرائق الملائمة التي تكفل إنهاء عمله وتقديم توصيات محددة إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين؛

٣ - تطلب إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين أن يعمل رئيسا بحكم منصبه للفريق العامل المخصص وأن يعقد اجتماعا تنظيميا للفريق العامل المخصص في موعد لا يتجاوز كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ للبت في الطرائق المشار إليها في الفقرة ٢ من هذا القرار ووضع الترتيبات اللازمة لتوجه الفريق العامل المخصص وأدائه لعمله على نحو فعال؛

---

(٥) A/52/840.

(٦) A/53/470.

٤ - تطلب أيضا إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين أن يعين بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، نائبين لرئيس الفريق العامل المخصص ويُستحسن أن يتم ذلك قبل انعقاد اجتماعه التنظيمي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، مع مراعاة التمثيل المناسب؛

٥ - تطلب إلى مكتب اللجنة الثانية في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة أن ينظم، بمساعدة الأمانة العامة، جلسات إحاطة أو مناقشات خبراء بشأن المواضيع المهمة أو الاتجاهات والأحداث الرئيسية التي من شأنها أن تثري مداولات الفريق العامل المخصص؛

٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والخمسين بندا فرعيا بعنوان "النظر على صعيد حكومي دولي رفيع المستوى في موضوع تمويل التنمية" في إطار البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي".

١١ - كما توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر التالي أيضا:

الوثائق المتصلة بتمويل التنمية

تحيط الجمعية العامة علما بالتقريرين التاليين:

(أ) تقرير الأمين العام عن تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو[٧]؛

(ب) تقرير الأمين العام المعنون "النظر على صعيد حكومي دولي رفيع المستوى في موضوع تمويل التنمية: عمل منظومة الأمم المتحدة"[٨].

- - - - -

(٧) A/53/228.

(٨) A/53/479.